

جيوسياسة الطاقة والامن الدولي، آفاق ورهانات

د/سفيان بلمادي

جامعة البليدة 2

ملخص:

تعتبر قضية أمن الطاقة أحد المسائل الأمنية الحساسة التي أخذت مكانتها العلمية ضمن فضاء الدراسات الأمنية و الإستراتيجية، كما ظلت الموارد الطبيعية جزءا هاما من الإستراتيجيات العالمية، و باتت قضية من القضايا ذات الأسبقية التي توليها جميع دول العالم جل اهتماماتها عند دراستها للقضايا المتعلقة بأمنها الاقتصادي وأمنها القومي، و عليه الدراسة تحاول فهم التحولات الكبرى و التطورات التي غيرت من مراكز موارد الطاقة، وخاصة النفط- كمورد اقتصادي كباقي السلع الاقتصادية- إلى مستوى المورد الاستراتيجي المقرون في درجة تعقيده بالأمن و الاستقرار الدولي- للمنتجين و المستهلكين على حد سواء - محمل بتحديات سياسية و أمنية و اقتصادية، كما تقف الدراسة كذلك على كشف أبعاد التفكير الإستراتيجي المتعلق بأمن الطاقة و إمداداته في منطقة الشرق الأوسط، و تنافس القوى الكبرى عليه.

ABSTRACT

Energy security issue has become one of the most sensitive security concepts that took its scientific position within the space of security and strategic studies, As natural resources has been an important part of the global strategy, which has become one of the most critical issues. thus, all countries of the world paid attention to the issue which is attached to their economic and national security, Therefore, the study attempts to understand the major changes and evolutions that changed the energy resources positions, particularly the oil, as an simple economic resource just like any other commodity, to the level of strategic resources, which is coupled with the complexity of security and international stability - for producers and consumers alike - bearing with political and security and economic challenges, whereas the study also stands as well as to detect the roots of strategic thinking on energy security and its supplies in the Middle East, and the competition of major powers.

مقدمة:

إن مسألة أمن الطاقة باتت تعتبر أكثر المفاهيم الأمنية حساسية بعد أن أخذت مكانة علمية واسعة ضمن فضاء الدراسات الأمنية و الإستراتيجية، كما ظلت الموارد الطبيعية جزءا هاما من الإستراتيجيات العالمية، و باتت قضية من القضايا ذات الأسبقية التي توليها جميع دول العالم جل اهتماماتها عند دراستها للقضايا المتعلقة بأمنها الاقتصادي وأمنها القومي، فقد أجمع الخبراء الاقتصاديون و السياسيون و خاصة منهم العسكريون، أنه ليس هناك سلعة قادرة على إشعال النزاعات و الحروب بين الدول حاليا أكثر من النفط، فالنفط يلعب دورا بالغ الأهمية في الاقتصاد العالمي، إذ لا يزال متربعا على أكثر مصادر الطاقة نفعا و استخداما على مستوى العالم رغم الضغوطات الشديدة المحيطة باستخدامه. و نظرا لمكانة موارد الطاقة عموما - و النفط و الغاز خصوصا - المتزايدة في العلاقات الدولية، باعتبارها المصادر الأساسية للطاقة في الحضارة الصناعية، و مصدر مهم من مصادر تركيب عناصر النفوذ و القوة و الهيمنة، فقد كانت في العقود الماضية و ما تزال أهم محاور الصراع بين الدول في مناطق وجوده و سوف تستمر أهميته في المستقبل، بل سيزداد الصراع من أجله إلى أن يحل مكانه مصادر طاقة بديلة.

المشكلة البحثية:

- ماهي افاق و رهانات العالم في عصر ما بعد النفط ؟
- للإجابة على هذا السؤال، و وضعت الدراسة الاسئلة الفرعية التالية:
- ما المقصود بمفهوم أمن الطاقة و ما هي طبيعة التطور الذي طرأ على المفهوم؟
- ما هي الخيارات الإستراتيجية والبدائل المتاحة للدول لضمان أمنها الطاقوي بعد نضوب الطاقات الاحفورية ؟

-أهمية و أهداف الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة في سعيها إلى فهم التحولات الكبرى و التطورات التي غيرت من مراكز موارد الطاقة، وخاصة النفط- كمورد اقتصادي كباقي السلع الاقتصادية- إلى مستوى المورد الاستراتيجي المقرون في درجة تعقيده بالأمن و الاستقرار الدولي- للمنتجين و المستهلكين على حد سواء - المحمل بتحديات سياسية و أمنية و اقتصادية.

المناهج العلمية المستخدمة:

إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي، اعتمدت الدراسة على المقارب الجيوبوليتيكية، فهي تتضمن تفكيكا لأصول العلاقة بين معضلة تحقيق أمن الطاقة و ضمان أمن إمداداته، مركزة على معطيات واقعية ونظرية، فهي تتجلى في الممارسات على الميدان، منطلقة من أفكار منظرها التي تترجم سياسات واستراتيجيات أنظمتها واهتمامات صناعات القرار فيها، كأمثال "الفريد مهان، ماكيندر، الكسندر دوغين، بريجنسكي وغيرهم كثير من المتمرسين في التنظير الجيوبوليتيكي و الجيوسراتيجي.

1- مفاهيم و تعاريف أمن الطاقة:

تعتبر الطاقة بمثابة " الدم " الذي يسري في شرايين الصناعات الحديثة والعصب الرئيسي للاقتصاد الحديث، وفي الوقت الراهن، النفط يعد مورد استراتيجي يتمتع بأبعاد سياسية لما له من تأثيرات على استقرار وأمن الدول، واليوم يعتبر أنه لا يوجد مادة أولية لها علاقات وطيدة جدا و قوية بالجيوسياسة كما هو النفط¹، فقد أصبح رهانا جيوسياسيا من الحجم الكبير على المستوى العالمي، هذا وأن الدور الهام الذي يلعبه النفط في المجتمعات المعاصرة هو ما جعل مسألة الأمن الطاقوي من أهم القضايا الاقتصادية و الأمنية، ما أدى إلى تصاعد أهمية الموارد الإستراتيجية في مستويات أولويات الأمن الوطني و الدولي .

إن الحديث عن مفهوم أمن الطاقة يقود إلى مرحلة الحرب العالمية الأولى، حيث تبلور البعد الإستراتيجي لأمن إمدادات الطاقة، حيث جاء في قرار الأميرال " وينستن تشرشل " الوزير المسؤول الأول عن البحرية البريطانية، بالتحويل إلى استخدام النفط المستورد بدلا من

الفحم المنتج محليا، و قد اتخذ هذا التحول في " أمن الطاقة " بعدا استراتيجيا في العلاقات الدولية، ما دفع إلى بروز البعد الأمني للطاقة كقضية إستراتيجية وطنية.

أما في فترة الحرب العالمية الثانية، بدا ذلك البعد أكثر وضوحا، فبدخول الطيران الحربي كعنصر جديد فعال في الحرب، وبزيادة نسبة اعتماد الوسائل الحربية على كل أنواع الوقود السائل، أصبح لدى كل من الأطراف المتحاربة أهداف إستراتيجية متوازية، أهمها :

الدفاع عن مصادر النفط وطرق إمداداته الخاصة، ومهاجمة مصادر الطاقة وطرق إمداداتها لدى العدو.²

كما انه ظهر مفهوم "أمن الطاقة" كمسألة بارزة بعد الصدمة النفطية الأولى عام 1973، لما سعت عدة الدول إلى ضمان تدفق حاجاتها من الطاقة من دون انقطاع، لكن في مرحلة لاحقة صار من الضروري توضيح مفهومي الاستقلالية في مجال الطاقة وأمن الطاقة، فيمكن لدولة ما أن تكون غير مستقلة في مجال الطاقة، أي أنها تعتمد بالكامل أو بصورة جزئية على دول أخرى في تأمين حاجاتها منها، على نحو يشكل خطرا على أمنها الاقتصادي، ثم صار يجري الحديث عن تبعية البلدان المصدرة للنفط حين أو "التبعية النفطية"³.

يعبر DANIEL YERGIN ، رئيس مركز أبحاث الطاقة في جامعة كامبردج سابقا مقولة مشهورة من أجل تصنيف بعد الطاقة (النفط) في بيئة العلاقات الدولية، متحدثا عن السوق الأوروبية في الثلاثينيات من القرن العشرين حيث يقول: النفط هو 10 بالمائة اقتصاد و 90 بالمائة سياسة⁵.

بحيث، نجد أنه في حالة حدوث أي اضطراب حول هذا المورد، سيعيق استمرارية تدفق إمداداته، ما سينتج عنه حتما تبعات وخيمة على الاقتصاد الوطني و الإقليمي والعالمي، فضلا عن استقرار المنظومة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للدول، فجميع مكوناتها شديدة الارتباط باستخدامات الطاقة، بالمقابل نجد أن استمرارية الإمدادات من الطاقة كقضية ببسط وترسيخ الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي.

تستعمل العديد من المصطلحات مثل: "أمن الطاقة" و "أمن الإمدادات" وأمن الطلب " للدلالة على نفس المعنى في الكتابات السياسية الانجليزية⁴، فخلال فترة التنمية الاقتصادية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا الغربية التي تلت فترة الحرب العالمية الثانية، كان يعرف مفهوم " أمن الطاقة " بأنه القدرة على تأمين كميات كافية من الطاقة- و بخاصة النفط - مقابل أسعار ساعدت على وجود مجتمع استهلاكي متحركلا و متزايد الثراء، و مع اتجاه هذا التحول شرقا في أنماط الاستهلاك⁵.

هناك تعريف يقول بأن أمن الطاقة هو وضع استجابات محددة والتنسيق بين الدول الصناعية في حالة حدوث خلل في العرض بسبب طارئ ما، كما وضع ضوابط للتعاون في سياسات الطاقة، تجنب التدافع المؤذي لتلك الدول في حالة شحت الإمدادات النفطية ووصلت صيغ التعاون المعلنة منها وغير المعلنة إلى استخدام مبدأ التهديد باستخدام القوة ضد من يعلن "سلاح النفط" من قبل المصدرين⁶.

لقد ارتبط الأمن الطاقوي العالمي بكل الأزمات الدولية مهما كان حجمها وموقعها في العالم، مثل توقف الإنتاج في فنزويلا سنتي 2002 و 2003، وفي 2003 بسبب غزو العراق وحتى أحداث ما يسمى بالقرصنة في المحيط الهندي والبحر الأحمر وحرب الصومال، كما أن مفهوم أمن الطاقة الوطني يشمل دراسة وضع البلدان لمستلزمات أمنها القومي ووحدة أراضيها، ودراسة احتمالات سعي بعض الجماعات السياسية أو العرقية أو الطائفية للانفصال طمعا للسيطرة على منابع الطاقة أو حتى التحكم بإمدادات نقل النفط والغاز أو للحصول على امتيازات سياسية وحمائية دولية كما هو الحال في جنوب السودان و شمال العراق⁷.

2- نظام أمن الطاقة:

إن نظام أمن الطاقة دفع مجموعات من الدول إلى تنسيق جهودها السياسي والأمني وتبادل المعلومات حول أوضاع الطاقة في العالم و أوضاع السوق، و متابعة تأثير أي من الأزمات الدولية، فلقد استجابت الدول إلى التكافل فيما بينها لمواجهة حالات تعتقد أنها ستشكل أخطارا عليها و على أمنها القومي، سواء كانت من الدول المصدرة، أو من جانب الدول الصناعية المستهلكة، فأنشأت مجموعة من الدول المنتجة و المصدرة للنفط من البلدان النامية، منظمة حكومية مشتركة فيما بينها "الأوبك" عام 1960، من أجل رعاية مصالحها و تنظيم الإنتاج، التصدير و التسعير، النقل و الاستهلاك من جهة، و من جهة أخرى جاءت كرد فعل على سياسيات شركات النفط العالمية، التي كانت تححف الدول المصدرة للنفط⁸.

كما ظهر "المنتدى الدولي للطاقة"، الذي سعى لدمج المعلومات من المنتجين والمستهلكين والتنسيق مع الوكالة الدولية للطاقة لتحسين تدفق المعلومات لكل الأطراف و الحفاظ على استقرار اقتصاديات دوله من أي أزمات دولية محتملة، التي تشكلت عام 1973 من 16 دولة صناعية بغرض التصرف الجماعي لمواجهة أزمة النفط - فضلا عن الشقيقتان السبع -المهيمنة على الصناعات النفطية العالمية⁹.

تظهر التداخيات المختلفة لأزمات الطاقة، كالارتفاع أو الانخفاض الحاد و المفاجئ في أسعار الطاقة، وما تزامن معه من تذبذب وارتفاع حاد في أسعار معظم السلع، دفع مستهلكي و منتجي الطاقة في العالم إلى تجنب الاعتماد على سياسات قصيرة الأجل، واتخاذ سياسات طويلة الأجل لتأمين إمداداتهم من الطاقة، كالعامل على زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة، و تنوع مصادر إمدادات الطاقة، فالملاحظ أن معظم الدول المستهلكة تراودها شكوك حول كيفية تأمين الطاقة أكثر من أي وقت مضى¹⁰، وذلك منذ أزمة النفط في السبعينيات، كما أن الدول المصدرة يساورها الشك ذاته عما إذا كان الطلب الحالي يعد كاف لمواجهة الاستثمارات الكبيرة اللازمة لتطوير قدرات جديدة في هذا

المجال، فالشك يراود الطرفين، ما يجعل من الصعب اتفاهما على كيفية إدارة نظام طاقة أكثر أمنا، خاصة بتغير المستهلكين الرئيسيين للطاقة كالصين والهند، كما شمل نظام أمن الطاقة، القلق المتزايد بشأن الآثار السيئة لاستخدام الطاقة على البيئية، كمشكلة الاحتباس الحراري، فقد كانت المخاوف من تغير المناخ أحد الأسباب الرئيسة لطرح برامج تحفيزية لإيجاد بدائل طاوية نظيفة، وذلك لكبح تلك الظاهرة.

3- البعد الإستراتيجي و الأمني للصراع الدولي على الطاقة:

لقد أثبتت الحرب العالمية الأولى أن من يملك النفط يملك القوة، كما أن امتلاك النفط يؤكد السيادة الوطنية، فقلد كانت القوى الكبرى على مر التاريخ تتحرك بفعل تشكيلات معقدة من دوافع اقتصادية و الجيوإستراتيجية ما جعل النفط أحد مقومات السياسات الدولية، و عنصرا جوهريا في إستراتيجيات الدول و مؤجحا للصراعات بين شركات النفط و الدول التي تنتمي إليها من جهة و الدول التي يتوفر فيها مخزون النفط من جهة أخرى

11

ظلت الموارد الطبيعية جزءا هاما من الإستراتيجيات الأمنية و الاقتصادية العالمية، بسبب التنافس الكبير بين القوى الكبرى و الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة - ذات الاستهلاك الواسع للطاقة- على الموارد الطاقوية التي تعد من أهم مصادر المخاطر و الصراع و العنف، فقد أصبح الاقتصاد سلاحا في خدمة قوة الدولة¹²، بحيث لا يوجد أحد من رجالات السياسة لا يههمه الأمر، ابتداء من مفكرين الجيوسياسيين الأوائل وصولا إلى المفكرين المعاصرين كأمثال راتزل، ماكيندر و بريجينسكي و غيرهم، لا يضع الموارد الطبيعية في المكانة الإستراتيجية.

لقد ربطت الدول الصناعية الكبرى إستراتيجية الموارد الطاقوية بشكل وثيق مع أهدافها الجيوسياسية، فقبل اندلاع الحرب العالمية الثانية كان المحور الجغرافي للنفط و الغاز الطبيعي العالمي في خليج المكسيك الأمريكي¹³، ثم انتقل تدريجيا عقب الحرب إلى

منطقة الشرق الأوسط، لتحكم قبضتها على ثرواتها من خلال امتيازات اتفاقيات طويلة الأمد توطيدا لمكاسبها السابقة لفترة الحرب العالمية الثانية (للولايات المتحدة و بريطانيا)، فظلت تلك المنطقة تتعرض لتحديات كبيرة كونها المحور الجغرافي للنفط و الغاز العالميين.

إن الخريطة الجديدة اليوم لجغرافية مواقع النفط و الغاز الطبيعي هي المناطق المنتجة للنفط في الشرق الأوسط من ناحية، مع روسيا المنتجة للنفط والغاز من ناحية أخرى¹⁴، متفاعلة مع بعضها البعض في عمليات الإنتاج و التصدير و الإمداد، و تشكلان شريطا شاسعا يمتد من دول شمال إفريقيا، فمناطق الشرق الأوسط، فبحر قزوين وسيبيريا الروسية فالشرق الأقصى، علما بأن هذه المناطق تحتوي على ما نسبته 67 بالمائة من الاحتياطي النفطي و 73 بالمائة من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم أجمع، فلقد سماه بعض العلماء الصينيين باسم " شريط قلب النفط"¹⁵، كما يرون أن الطلب النفطي العالمي سيأتي أساسا من جزئين يحيطان بهذا الشريط: أحدهما "المنطقة الهلالية الداخلية للطلب النفطي"، التي تضم شمال شرق آسيا و جنوب شرقها و قطاعها الجنوبي إضافة إلى القارة الأوربية، علما بأن بريطانيا و اليابان تقعان على حافته، والأخر "المنطقة الهلالية الخارجية للطلب النفطي، التي تشمل أمريكا الشمالية و المناطق الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء إضافة إلى أوقيانوسيا، وتشكل المنطقتان المذكورتان أنفا صورة جديدة لجغرافية الموارد النفطية والغازية على المستوى العالمي.

4- البعد الجيوسياسي للصراع الدولي على مصادر الطاقة:

تندرج المنافسة على هذه الموارد الطاقوية في إطار ما يسمى "بالمنافسة الجيوسياسية"، و هي نوع من التنافس بين الدول على الأراضي، الموارد الطبيعية، المعالم الجغرافية الحيوية مثل: الموانئ، الأنهار العامة، القواعد الإستراتيجية و المضائق و المواقع الجيومورفولوجية و

غيرها من المنافذ، كالمنافسة الدولية حول بحر قزوين و مضيق ملكا و البحر الأحمر و غيرها ، حيث تحتل هذه المضائق أهمية جيوسياسية معتبرة في مجال الطاقة¹⁶.

لقد تطرق العديد من خبراء السياسة و الإستراتيجيا منذ نهاية الحرب الباردة إلى وضع تصور يحدد معالم البيئة الإستراتيجية المعاصرة، في عالم أصبح يشهد تكتلات جيوسياسية جديدة، فتوجهت الأنظار نحو مجال الصراع بين الشمال و الجنوب أين تدور أغلب النزاعات و الصراعات، فهي المنطقة التي تفتح مجالاً للتدخل الإنساني و المساعدات الإنمائية، و بتنامي قوة بعض دول الجنوب - التي كانت محسوبة على التحالف - في المجال العسكري و الإقتصادي كالصين و الهند، فقد تم وضعها في مركز المنافس الإستراتيجي للغرب، و مع اتساع الغرب و تباعد الرؤى الأمنية و المصالح بين وحداته، برزت دعوات لتجسيد التعددية القطبية في مقابل النظرة التي تجعل من الولايات المتحدة الدولة القطب الوحيد مقابل جميع الوحدات الدولية.¹⁷

فتحول بذلك التنافس الدولي من إطاره السياسي العسكري إلى إطار التنافس الاقتصادي، عن طريق البحث عن وسائل و آليات دعم و تقوية اقتصاد الدولة على حساب الدول الأضعف، و عليه نجد أن أغلب الصراعات و النزاعات المسلحة في العالم تدور في الدول المتخلفة التي تمتلك موارد طاقوية و ثروات طبيعية، في غالبها بين القوى الكبرى، للسيطرة و التحكم بمواقع الموارد و النفوذ.

كما نجد "منطقة الشرق الأوسط، آسيا الوسطى و بحر قزوين" من أبرز مناطق التنافس الدولي على الطاقة، فقد أصبحت على حد تعبير الأستاذ بريجينسكي "رقعة الشطرنج الكبرى" بين أمريكا القوة العظمى عالمياً¹⁸، أوروبا، روسيا و الصين، حيث أن لهذه الدول مصالح كبرى في المنطقة تتمثل في انسياب النفط و الغاز بصفة هامة على المستوى العالمي و لدولها بصفة خاصة، و كل طرف في الرباعي يقوم بنسج علاقات عسكرية مع الحكومات المحلية و تزويدها بالأسلحة.

و من ذلك، يتقرر نمط الصراع الدولي على النفط وفق الخريطة الجغرافية للموارد الطاقوية، فبالنظر إلى النفط من بعد متغيرات تاريخ السياسة الدولية²⁶، نجد بأن النفط أصبح بالتدرج بؤرة تنافس الدول من أجل دعم قوتها والسعي وراء الهيمنة و التوسع، فراحت الدول الكبرى تبحث عن كيفية السيطرة على مصادر طاقة و النفوذ، فقد نشبت في سنوات الحرب العالمية الثانية خلافات حادة بين بريطانيا و الولايات المتحدة حول المصادر النفطية في الشرق الأوسط، فكان بعض أعضاء الحكومة البريطانية يعارضون بشدة تدخل الولايات المتحدة في نفط الشرق الأوسط مدعين بأن النفط هو آخر وأكبر الممتلكات التي خلفتها الحرب لهم، إلا أن الرئيس روزفلت في فيفري 1944، اقترح على بريطانيا أن يكون "نفط الخليج ملك لبريطانيا، والنفط العراقي والنفط الكويتي يتم مناصفته بين الطرفين، بينما النفط السعودي فهو ملك لأمريكا و حدها".¹⁹

5- الصراع بين الدول المنتجة و الدول المستهلكة، و الشركات النفطية العالمية:

لا شك أن الصراع على الموارد الطبيعية لتحقيق "أمن الطاقة" يختلف باختلاف وضعية الدولة في المعادلة الطاقوية، فهناك دول منتجة ترى أن الأمن الطاقوي عبارة عن استمرار تدفق صادراتها النفطية إلى الدول المستهلكة، كما ترى الدول المستهلكة من "الأمن الطاقوي أنه "عبارة عن ضمان حصولها على إمدادات الطاقة بأقل تكلفة، فقد تدخلت حكومات البلدان الصناعية الرئيسية الكبرى عبر سياساتها الخارجية، و أحيانا بالقوة العسكرية، من أجل الحصول على امتيازات نفطية، إما بالاحتلال أو بنوع من الحماية الأجنبية أو التدخل و النفوذ²⁰، و سرعان ما نشرت شركات النفط الأجنبية دفعا من حكوماتها القوية نفوذها في الشرق الأوسط - كونها منطقة الإنتاج و التصدير الأكثر سخونة من هذا النوع من الحروب²¹- و شمال إفريقيا و غيرها، بحثا عن ثروات اقتصادية و منافع إستراتيجية، فمن أشكال الصراعات بين الدول المنتجة و الدول المستهلكة نذكر ما يلي :

6- تأثير استغلال و احتكار شركات النفط العالمية المتعددة الجنسيات:

لقد سيطرت مجموعة قليلة من شركات النفط العالمية - اصطلاح على تسميتها الشقيقات السبعة - المملوكة في غالبيتها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية - على استغلال و احتكار النفط العالمي بأقصى حدود الاستغلال لتحقيق مصالحها الذاتية، و المصالح الحيوية للدول المنتمية إليها، دون الاعتبار إلى متطلبات و مصالح الشعوب، المالك الشرعي لهذه الثروة الناضبة، فلم يكن هناك توازن بين ما تملك هذه الدول من القوة التي تملكها شركات النفط الدولية العملاقة، المدعومة من طرف دولها، العاملة تحت حمايتها و رعايتها. ²²

حيث تسيطر و تحتكر هذه الشركات على جميع مراحل نشاط الصناعة النفطية، البحث و الإستكشاف، الحفر و التنقيب، الإستخراج و الإنتاج، التكرير، النقل و التوزيع، إلى آخر مرحلة و هي مرحلة الصناعة البتروكيماوية، فهي نتيجة لذلك سيطرت سيطرة شبه كاملة على مناطق النفط في العالم، و هذا يسمح لها بالتحكم في مستوى الإنتاج، و في نهاية الأمر بالسعر، ما مكنها من تزويد الإقتصاديات الغربية بالنفط الرخيص من الشرق الأوسط، كملا و مساندا لمشروع مارشال الأمريكي، لإعادة بناء اقتصاد أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية .

من جهة أخرى نجد الصراع بين المستهلكين على مصادر الطاقة، بحيث يمكن تصور مشهد دولي يتحول فيه الحلفاء السياسيون و العسكريون إلى خصوم متنافسين ²³، فكلما حدث هناك خلل بين مستوى العرض و الطلب على النفط، و كان هناك نقصا شديدا في الموارد، ازدادت درجة الصراعات بين المستهلكين حول المصادر، و هنا تكون المنافسة حادة تصل إلى درجة قيام بعض الفاعلين بالتخريب السري لمنشآت بعض الدول عن طريق تأليب انفصاليين أو تحريك عصابات الجريمة المنظمة أو تكوين جماعات إرهابية، أو العمل على إحداث انقلابات سياسية أو حتى اللجوء إلى تصفيات جسدية، لإضعاف اقتصاديات بعض الدول عن المناورة، كما يمكن اللجوء إلى تدمير الطلب برفع الأسعار فوق طاقة اقتصاديات الدول، مما يدفعها للإسحاب من السوق. ²⁴

7- تأثير المنظمات الدولية للطاقة على الاقتصاد و الأمن الدولي:

بعدها ضاقت الدول الرئيسية المنتجة و المصدرة للنفط ذرعا من الممارسات الإحتكارية و الاستغلالية من طرف الشركات النفط العالمية، ومن أجل الصراع و مواجهة "كارتيل" الشركات التي تهيمن على المسرح النفطي منذ بداية تاريخ صناعته، نظمت مجموعة من الدول المصدرة للنفط نفسها في منظمة هي أيضا، تسمى "الأوبك" OPEC ، فعملت على تقوية نفسها في مواجهة تلك الشركات، و زيادة قدرتها على مراقبة عرض النفط في السوق الدولية، كما قررت مضاعفة الأسعار، فكانت أول من استعمل النفط كسلاح فعال على مجال عالمي في وجه الدول الغربية عام 1973، و معاينة واشنطن ردا على سياساتها في المنطقة تجاه الكيان الصهيوني، فأحدثت صدمة قوية لاستقرار الاقتصاد الغربي و العالمي.²⁵

أدت تلك القرارات إلى قلق شديد في الدول المستهلكة، سارعت فيها الدول المتقدمة إلى اتخاذ الإجراءات لتعطيل هذا النموذج لوقف استنزاف ثروات الدول النامية، فتكتلت الدول المستهلكة فيما بينها للمواجهة وإعلان الحرب ضد الدول المصدرة، كما حاولت التخفيض من حجم الإستهلاك للضغط على السعر، كما تم تحميل الدول المصدرة مسؤولية ارتفاع معدلات التضخم و تصدع النظام النقدي الدولي، و أن سعر النفط الجديد غير عادل، مؤكدة على أن عواقب وخيمة تنتظر العالم كله من جراء هذا الإرتفاع، وأن الدول المنتجة ذاتها لن تفلت من تلك العواقب²⁶.

أدرك العالم الغربي بأن النفط سلاح اقتصادي يفوق في أهميته و تأثيراته أضخم الأسلحة العسكرية في الدول المتقدمة، ففي الوقت الذي كانت فيه أزمة الطاقة على أشدها، دعا هنري كيسنجر - وزير الخارجية الأمريكية الأسبق - الدول المستهلكة للنفط (دول السوق الأوروبية المشتركة و النرويج و اليابان و كندا) إلى عقد مؤتمر في واشنطن في 11 فيفري 1974 لتنسيق الجهود و مواجهة أزمة الطاقة، فطرح على المؤتمرين برنامجا يتضمن ترشيد

استهلاك الطاقة و البحث عن مصادر بديلة عن النفط، والمشاركة في توزيع الطاقة في أثناء حالات الطوارئ، و تطوير الأبحاث عن مصادر طاوية جديدة، و إنشاء نظام دولي للتعاون المالي لمواجهة ارتفاع الأسعار.²⁷

وافق المؤتمر على النقاط المقترحة من طرف كيسنجر ، و انبثق من هذا المؤتمر بعد تسعة أشهر من انعقاده (أواخر 1974) الآلة التنظيمية لهذه السياسة التي أطلق عليها إسم "الوكالة الدولية للطاقة (I.E.A)" ، و تضم دول منظمة التعاون الإقتصادي ماعدا فرنسا، وكان لهذه الوكالة منذ نشأتها حتى اليوم اليد الطولى في تهميش دور منظمة الأوبك و تأثيراتها في سوق الطاقة العالمية.

لم يقتصر دور النفط على إثارة النزاعات بين الدول فقط، بل أدى إلى إثارة النزاعات بين الشركات النفطية و الدول أيضا، خاصة الأمريكية منها، التي دعت إلى تدخل القوات العسكرية لحماية " احتياطات نفطية حيوية " في مناطق مختلفة من العالم²⁸.

8- تأثير التأميمات النفطية على التوجهات السياسية للدول الكبرى:

يقول ألكسندر برماكوف: " أن البلدان المنتجة للنفط - لأسباب تاريخية، من بينها تخلف أنظمتها الإجتماعية - بقيت لفترة ما عرضة للإستغلال دون مقاومة تذكر من جانبها..."، فمن المنظور الإستراتيجي، البلدان تمتلك ثروات تسيطر عليها قوى إستعمارية، يصبح المعيار الأهم والرئيسي هو التحرر من الإستعمار و استرجاع السيادة الوطنية التامة و الكاملة و التحكم في ثرواتها الطبيعية²⁹.

في هذا المنحى، ظهرت حركة تأميم العديد من الدول النفطية لكثير من الشركات الأجنبية العاملة في مجال الطاقة في منطقة الشرق الأوسط، وساعد ذلك على أن تصبح هذه الحكومات أكثر ثراء من ذي قبل، خاصة بعد إخضاع تلك الشركات الإحتكارية بدفع الضرائب التي كانت معفاة من دفعها، من أمثلتها شركة (Standard Oil of

(California) العاملة في العراق و إيران عام 1933، كما تم إلزامها بتعديل إتفاقيات إمتيازات النفط، و إمضاء إتفاقيات المشاركة في رأس مال تلك الشركات³⁰.

على غرار الأرجنتين عام 1938 و فنزويلا عام 1957، و غيرها من البلدان النامية التي دأبت إلى تأمين نفطها، أقدم الرئيس الإيراني السابق محمد مصدق إلى تأمين الشركة الأنجلو-إيرانية في 1951، التي كانت بمثابة أكبر ضربة توجه للسيطرة البريطانية طوال القرن العشرين³¹، فكانت بمثابة الشرارة لبقية البلدان النفطية في المنطقة، بالرغم من أن تلك الشركات الإحتكارية استطاعت من إلغاء قرار التأمين بعد ثلاث سنوات، عبر التدخل الأمريكي-البريطاني، فضلا عن الدور الذي قامت به المخابرات الأمريكية، فتوالت حركة التأمين منطلقة من قناة السويس .

على العموم، يأتي قرارات تأمين النفط تاريخيا في حركة واسعة من طرف البلدان النامية لإعادة التحكم فرديا وجماعيا في مواردها الطبيعية - سيما من خلال منظمة البلدان المصدرة للنفط، مستندة على مجموعة القرارات و التوصيات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي رسمت من خلالها الإطار العام القانوني الذي يحقق للدول و الشعوب من استخدام و بحرية تامة لمواردها الطبيعية³².

بدأت هذه الحركة بقوة في الستينيات و بداية السبعينيات، و مع مثل هذه القرارات، و بالتأكيد مع الصدمة النفطية لعام 1973 وجميع الإجراءات التي رافقتها، كان لها ردود فعل "سلبية" سواء في الأوساط السياسية الإقتصادية للدول الكبرى، أو الشركات النفطية العالمية، بحيث اعتمدت هذه الأطراف التي كانت جد متمسكة بالحفاظ على مصالحها، على محاولات ضمان الإستفادة و الإمتياز الذي كانت تتمتع بها في المرحلة السابقة، نتيجة للتطورات التي ساهمت في انقلاب الساحة النفطية العالمية.

الاستنتاجات :

1- عرف مفهوم أمن الطاقة عدة تحولات و ذلك بناء على التحولات التي مست أطراف المعادلة الطاقوية، بين المستهلكين و المنتجين، فضلا عن بروز أطراف أخرى مؤثرة في مفهومه، كدول عبور إمدادات الطاقة برا و الدول ذات السيادة على المضائق البحرية الإستراتيجية، إضافة إلى أدوار المنظمات الدولية الداخلة في شؤون الطاقة، تلك التي تعمل على حماية حقوق الموردين المنتجين، و الأخرى التي تعمل على حماية المستهلكين من الدول الكبرى، كما أن هناك طرف آخر ذو تأثير بالغ في تثبيت مفهوم أمن الطاقة في بعده التجاري، ألا وهي الشركات العالمية الكبرى العاملة في مجال الطاقة، لما لها من قوة تأثير بالغة على الدول المنتجة عبر العالم، كل تلك التحولات و الإتجاهات المتباينة التي تستوجب إعادة النظر في المفهوم التقليدي لأمن الطاقة من وجهة نظر المنتجين و المستهلكين، في التركيز على أمن العرض و الطلب بكميات كافية و أسعار معقولة، فقد حاول الكثير من الأكاديميين من خلال دراساتهم و مؤلفاتهم عزل قضية أمن الطاقة من الإطار الأمني السياسي، إلى الإطار الاقتصادي البحت، لكن الظاهر من خلال المنافسة الشديدة و الصراعات بين الشركات العملاقة العاملة في مجال الطاقة و المدعمة من طرف بلدانها، و التمزق الأمني في الدول المصدرة للطاقة الناتج عن الصراعات الداخلية أو عدوان خارجي، يجيب بدون لبس عن تلك الفروض.

2- ما برز كعامل طاقتوي شديد التأثير و القوة، ولم يكن بذلك التأثير من قبل، و سوف يصبح المستقبل الإقتصادي مرهون به، هو الغاز، فالظاهر أن قصور الطاقات المتجددة من استيعاب حجم الإستهلاك العالمي منه حاليا، يجعل من الطاقات الأحفورية تبقى متصدرة لقائمة الطاقات البديلة، فلقد أصبح يشكل الغاز فعليا مادة الطاقة الرئيسة في القرن الواحد والعشرين، سواء من حيث البديل الطاقتوي لتراجع احتياطي النفط عالميا أو من حيث الطاقة النظيفة، ولهذا فإن السيطرة على مناطق إحتياطي الغاز في العالم يعتبر بالنسبة للقوى القديمة والحديثة أساس الصراع الدولي في تجلياته الإقليمية، خاصة في منطقة الشرق

الأوسط التي تحتوي على أكبر احتياطاته، إضافة إلى تلك التي اكتشفت مؤخرا في مياه حوض المتوسط، و أصبح ساحة من ساحات التنافس و الصراع الدولي.

3- أصبحت قضية أمن إمدادات الطاقة عبر الممرات و المضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط من التهديدات المحدقة بها، سواء من دول الجوار الإقليمي أو تطلعات الدول الكبرى و مصالحها الحيوية المرتبطة باستراتيجياتها الكونية، تبرز تباينات في موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بين الوطن العربي في جواره الإقليمي و موازين القوى الدولية المحيطة بقواعدها العسكرية حوالي المنطقة العربية برمتها.

قائمة المصادر و المراجع:

- 1-** فيليب سيبيل لوبيز: جيوبوليتيك البترول، مجموعة رؤى جيوبوليتيكية، ترجمة صلاح توف، دار النشر ارموند كولين، باريس، 2006، ص 3.
- 2-** كميلا برونسكي: الطاقة و الأمن، الأبعاد الإقليمية و العالمية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري)، التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الكتاب السنوي 2007، الطبعة الأولى، ص 331.
- 3-** محمد دياب: أمن الطاقة و صراع المصالح الجيوسياسية، 2008، مقال منشور على الموقع الالكتروني <http://www.aljblan.net>
- 4-** DANIEL YERGIN: مجلة "السياسية الدولية" Politique Internationale، العدد 98، 2003، ص 331.

5- JOHAN LILLIESTAM AND ANTHONY PATT: Conceptualizing Energy Security in the European Context, A policy perspective bottom up approach to the cases of the EU, UK and Sweden, IIASA, 2012, p7.

6- JIPEI ZHANG: China's Oil Security and Energy Strategy, PhD dissertation, 2006, p2.

7- كاظم العودي: انعكاسات الأمن الحيوي للطاقة قوميا و عالميا، مقال منشور على موقع شبكة المنصور: <http://www.dhiqar.net>

- 8- حسين عبد الله: التعاون بين الأوبك و الاوابك لخفض صادرات النفط و مساندة الأسعار، مجلة النفط و التعاون العربي، العدد69، الكويت، 1994، ص 29.
- 9- عباس جابر الشرع: سوق النفط العالمي بين العرض و الطلب و المتغيرات الدولية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 20، جامعة البصرة، 2008، ص 4.
- 10- DAVID G. VICTOR & LINDA RUEH : The New Energy Order, Managing Insecurities in the Twenty-first Century, Foreign Affairs, Vol 89, No.1, p 62.
- 11- AIEX CALLINICOS : الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية، ترجمة مركز الدراسات الاشتراكية، العدد 97، القاهرة، 2002، ص 5.
- 12- جاك فونتانال: العولمة الاقتصادية و الأمن الدولي-مدخل إلى الجيو اقتصاد، ترجمة محمود براهم، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، الطبعة الثانية، ص19.
- 13- XIU XIAO JIE : جيوسياسية النفط و الغاز في القرن الجديد، مجلة القضايا الدولية، ترجمة المركز العربي للدراسات، 2004، العدد 4، ص67.
- 14- BRUCE JONES & OTHERS: Fueling a New Order and Strategy, the New Geopolitical and Security Consequences of Energy, Brookings, March 2014, p 2.
- 15- WANG NEN QUAN: النفط و السياسات الاقتصادية الدولية، ترجمة المركز العربي للدراسات، دار النشر لأحداث الساعة، 1993، ص 168.
- 16- جمال سالم عبد الكريم النعاس: الأبعاد الجيوإستراتيجية لإغلاق مضيق هرمز - دراسة في الجغرافيا السياسية، جامعة عمر المختار، ليبيا، 2001، ص 14.
- 17- ZBIGINIEW BRIZENSKI: The Grand Chessboard, American Primacy and Its Geostrategic Imperatives, 1998, p.24.
- 18- اليسون ج. ك. بيلز: عالم أبحاث الأمن و السلام في منظور أربعين عاما، التسليح و نزع السلاح و الأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر 2006، ص 96.
- 19- PAUL D. WILLIAMS: Security Studies – An Introduction, Rutledge's collection, 2008, p484.
- 20- هاني حبيب: النفط إستراتيجيا و امنيا و عسكريا و تنمويا مصدر الثروة و الطاقة و الأزمات، شركة المطبوعات للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص 14.

- 21- قصي عبد الكريم إبراهيم: أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية النفط السوري أنموذجا، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 75 .
- 22- مايكل كليير: الحروب على الموارد، الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص 30.
- 23- هاني حبيب: المرجع السابق، ص11.
- 24- GYULA CSURGAI: Les Enjeux Géopolitique des Ressources Naturelles, Genève International d'Etudes Géopolitique, Collectif, L'AGE D'HOMME ; 2006, p.17.
- 25- نيكولاي ستاريكوف: خبير اقتصادي روسي، مقابلة صحفية مسجلة على قناة روسيا اليوم، لمناقشة كتاب " النفط محرك العلاقات الدولية"، 2012.
- 26- مايكل كليير: مرجع سابق، ص 40.
- 27- صديق محمد عفيفي: تسويق البترول، الطبعة التاسعة، مكتبة عين شمس، 2003/2002، الإسكندرية، ص 248.
- 28- حافظ برجاس: مرجع سابق، ص 267.
- 29- بريماكوف ألكسندر: نفط الشرق الأوسط و الاحتكارات الدولية، ترجمة بسام خليل، دار ألف باء للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 1984، ص 16.
- 30- قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق، ص 61
- 31- وداد جابر غازي: تأميم النفط الإيراني و تداعياته على العلاقات الدولية (1953-1951)، 2002، ص 3.
- 32- شوكت شيخ يزدين: البترول-أهميته، مخاطره و تحدياته، دار ناراس للطباعة و النشر، العراق، 2006، ص28.

الإطار القانوني لدور البلدية في تكريس التنمية المستدامة

دراسة على ضوء التشريعات الخاصة بحماية البيئة

د. حميدة جميلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة البليدة 02